الأمم المتحدة

S/PRST/2021/19



Distr.: General
20 October 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 8884 المعقودة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في منطقة البحيرات الكبرى“:

”يحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2021/836).

”ويسلِّم مجلس الأمن بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري على الرغم من التحديات المرتبطة بما يلي: الأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة؛ والكوارث الطبيعية، بما فيها الفيضانات التي شهدتها بوروندي من جراء ارتفاع منسوب مياه بحيرة تنجانيقا، علاوةً على ثوران بركان نيراغونغو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتشارها، ويحث على استمرار التزام الدول الموقعة بتنفيذ التزاماتها الوطنية والإقليمية تنفيذاً كاملاً بموجب الاتفاق الإطاري، الذي يظل يتسم بأهمية جوهرية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية الحديثة العهد في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة الجهود الدبلوماسية التي أعاد تنشيطها الرؤساء فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وبول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وإفاريست ندايشيميي، رئيس جمهورية بوروندي، التي أدت إلى توقيع مختلف صكوك التعاون الثنائي، علاوةً على جهود رئيس جمهورية أنغولا، جواو لورنسو في تولّيه قيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويشجع قادة المنطقة على اغتنام الزخم الراهن لإحراز تقدم في تخطي التحديات التي تعترض تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويشيد مجلس الأمن كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وكذلك المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل دعم العمليات السياسية وإيجاد حلول سلمية لحالات النزاع في المنطقة. ويدعو مجلس الأمن الأمين



221021 211021 21-15166 (A)



العام إلى مواصلة دعم هذه الجهود، بزيادة المشاركة السياسية لمبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وغير ذلك من الوسائل. ويعيد كذلك تأكيد تأييد تلك الجهات للمبعوث الخاص للأمين العام في الوفاء بولايته لمعالجة التحديات المتبقية في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ولتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بسبل منها بذل المساعي الحميدة، وتنسيق الاستراتيجيات وتبادل المعلومات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

”ويؤكد مجلس الأمن أن ميثاق عام 2006 بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يعزز أحدهما الآخر، وهما أداتان بالغتا الأهمية لتحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل. ويؤكد مجلس الأمن أن الاتفاق الإطاري يبيّن الترابط بين السلام والأمن والتنمية، ويشدد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي، بسبل منها تعميق التكامل الاقتصادي، ويرحب بالتزام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بدعم التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري، على النحو الذي أعرب عنه في بيانه PSC/PR/COMM.1005 المؤرخ 21 حزيران/يونيه 2021.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاستدامة السلام في منطقة البحيرات الكبرى من خلال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والاستخدام القانوني المثمر للموارد الطبيعية، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتعزيز ريادة المشاريع، ودعم المبادرات الوطنية التي تزيد من تحسين الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، والشفافية، والاقتصاد، ويوكد أن هذه المبادرات ستعزّز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة وتسهم في تحقيق سلام دائم. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن أيضا على أهمية سيادة القانون دعما للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تسلط الضوء على ضرورة بناء المؤسسات على نحو شامل لتعزيز الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق تقوية مؤسسات الإدارة الضريبية والمالية دعما لفعالية تحصيل الإيرادات وآليات الرصد والتقييم وهياكل مكافحة الفساد من أجل ضمان المساءلة والشفافية. ويقرّ مجلس الأمن بأن مؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى يمثِّل وسيلةً محتملة لتسخير الفرص الاقتصادية القائمة للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار بصفة دائمة في المنطقة.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تفاقمت بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية الرامية إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك زيادة حادة جديدة في الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة، ويطالب جميع الجماعات المسلحة بأن توقف فوراً جميع أشكال العنف. ويطالب مجلس الأمن كذلك بأن يقوم أعضاء جميع الجماعات المسلحة فورا وبشكل دائم بحل أنفسهم وإلقاء أسلحتهم، ويدعو إلى أن تستعيد الحكومة سلطة الدولة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية التصدي على نحو مستدام للتهديدات التي تشكِّلها جميع الجماعات المسلحة العاملة في شرقي جمهورية الكونغو

الديمقراطية، ويسلِّم بأهمية الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال إجراء العمليات، وفقا للقرار 2556 (2020).

”ويدين مجلس الأمن بشدة كافة الجماعات المسلحة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك شن الهجمات على السكان المدنيين والأعيان المدنية وحفظة السلام والعاملين في المجال الطبي والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والعنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وغير ذلك من أحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، ويكرر التأكيد على وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن تلك الأعمال؛ ويلاحظ مجلس الأمن الصلة بين العدالة ومنع نشوب النزاعات، ويهيب بجميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويحثها على السعي الحثيث إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ودعم التدابير المتخذة لمنع نشوب النزاعات دعما فعالا من خلال إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، ويرحب بجهود الحكومات الوطنية المبذولة لعكس هذا الاتجاه.

”ويؤكد مجلس الأمن على أنه لا يوجد حل عسكري صرف للتهديد الذي تشكِّله الجماعات المسلحة، وأن القضاء عليها سيتطلب اتباع نهج متكامل وإقليمي والالتزام السياسي القوي من جانب حكومات المنطقة، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ويسلِّم مجلس الأمن بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين هو أداة هامة لبناء السلام في مجال إعادة تأهيل المقاتلين السابقين، ويشدد على أهمية اتباع نهج مجتمعي المنحى، ويسلِّم كذلك بأن فعالية برامج جمع الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتوقف في جملة أمور على توفير حلول وفرص مستدامة، وتقديم الدعم للمقاتلين السابقين وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية التي تستضيفهم على الصمود، وقدرة مؤسسات الدولة على تهيئة بيئة شاملة للجميع يشعر الناس في ظلها بالأمان والأمن. ويدعو مجلس الأمن حكومات منطقة البحيرات الكبرى إلى تعزيز تعاونها في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم وإعادتهم إلى الوطن، تمشياً مع الالتزامات المشمولة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ويهيب بالجهات الضامنة للاتفاق الإطاري أن تعزِّز دعمها لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن ذات الأولوية للمقاتلين السابقين في المنطقة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام، مع الإشارة إلى أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ترابطا وثيقا ويعزز كل منها الآخر، ويؤكد في هذا الصدد أهمية لجنة بناء السلام في حشد الدعم من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها لبناء السلام ومبادرات التعاون الإقليمي في السياق الأوسع للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تجددها أو استمرارها. ويرحب مجلس الأمن كذلك

بالعمل القيّم الذي يضطلع به صندوق بناء السلام التابع للأمين العام في دعم مبادرات بناء السلام الوطنية والإقليمية وتلك العابرة للحدود، بما في ذلك تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن ذات الأولوية للمقاتلين السابقين في المنطقة.

”ويدين مجلس الأمن استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والاتجار بها، ولا سيما ما يُعرف باسم ”المعادن المؤججة للنزاعات“ مثل القصدير والتنتالوم والتنغستن والذهب والماس والكوبالت والكولتان والفحم والكاكاو والخشب والأحياء البرية، من جانب الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية التي تدعمها، والأثر السلبي للنزاع المسلح على المناطق الطبيعية المحمية، مما يقوض جهود إحلال سلام دائم وتحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويسلِّم مجلس الأمن بالصلة القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة وبين اقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في تأجيج وتفاقم النزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى. ويسلّم مجلس الأمن بأن انعدام الأمن الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها وكذلك التدفقات المالية غير المشروعة واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة يؤثر سلبا في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع وتوطيد السلام في البلدان في منطقة البحيرات الكبرى الخارجة من النزاع وتنميتها بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك فرص التعليم والصحة والنمو الاقتصادي.

”ويسلِّم مجلس الأمن بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في مساعدة الدول المعنية، حسب الاقتضاء، بناءً على طلبها ومع الاحترام الكامل لسيادتها على الموارد الطبيعية، على منع الوصول غير المشروع إلى الموارد الطبيعية وتداولها، وإرساء الأساس لاستخدامها القانوني وتجارتها بغية تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال بناء قدرات الحكومات في حالات ما بعد انتهاء النزاع على إدارة مواردها بصورة قانونية وشفافة ومستدامة. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن على مواصلة الجهود التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها، والعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في دعم البلدان المحبِيَّة بالموارد لتحويل سلسلة استخراج الموارد الطبيعية بأكملها من الاستغلال غير القانوني إلى الاستخدام القانوني المثمر للموارد الطبيعية من أجل تهيئة الفرص الاجتماعية - الاقتصادية القانونية بغية المساهمة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، وإعادة البناء فيما بعد انتهاء النزاع.

”ويحث مجلس الأمن بالدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على تنسيق جهودها الرامية إلى قطع شريان الحياة الاقتصادية للجماعات المسلحة التي تستفيد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتداولها، ومنع استغلال النساء والأطفال في تجارة هذه الموارد. ويشجع مجلس الأمن حكومات منطقة البحيرات الكبرى والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن على التصدي بشكل مشترك للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتداولها وتعزيز الشفافية والشرعية في إدارة الموارد الطبيعية بتحسين الأمن وتعزيزه حول مناطق التعدين؛ والسعي إلى تحقيق التقارب بين مجتمعات التعدين والسلطات المحلية والجهات الأمنية الفاعلة من أجل تسوية النزاعات وتعزيز حقوق الأشخاص المنتمين إلى المجتمعات المحلية حول مناطق التعدين؛ وتحديد وتشجيع جميع

الجهات صاحبة المصلحة لضمان بذل العناية الواجبة الشفافة والمسؤولة في تحري سلسلة الإمداد بالمعادن؛ ودعم تعزيز المراقبة الوطنية على الحدود وإنشـــاء أطر تنظيمية وجمركية مســـتدامة؛ واعتماد أهداف محددة للإيرادات الحكومية لتمويل التنمية.

”ويرحب مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها حكومات المنطقة لإعمال المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة، بما في ذلك اعتماد الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ في تشريعاتها الوطنية، ويسلّم كذلك بأهمية وجود نظم لرصد السلع الأساسية وإصدار الشهادات، مثل عملية كيمبرلي، والدور الإيجابي للمبادرات الطوعية الرامية إلى تحسين الشفافية في مجال الإيرادات من قبيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

”ويشـــير مجلس الأمن إلى أن الأفراد والكيانات يمكن أن تعينهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) لدعمهم الأفراد أو الكيانات، بما في ذلك الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية، الضالعة في أنشطة تزعزع استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها بطرق غير مشروعة، بما فيها الذهب أو الأحياء البرية، ومنتجات الأحياء البرية.

”ويرحب مجلس الأمن باستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن، والتي تحدد 10 أولويات متمحورة حول ثلاث ركائز هي: السـلام والأمن والعدالة؛ والتنمية المستدامة والرخاء المشترك؛ والقدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد. ويرحب مجلس الأمن أيضا بخطة عمل الاستراتيجية التي تتوخى، ضمن أولوياتها العاجلة، إنشاء فريق الاتصال والتنسيق للإشراف على تنفيذ التدابير غير العسكرية لاستكمال العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى بوصفها أداة رئيسية لتعزيز التعاون الإقليمي ضد التهديد الذي تشكِّله الجماعات المسلحة. ويشـجع مجلس الأمن الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السـلام والأمن على امتلاكها لزمام الأمور وتحلّيها بالإرادة السـياسـية من أجل ضـمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية وخطة عملها.

”ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على المساهمة بالدعم التقني والمالي لتنفيذ اسـتراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السـلام ومنع نشـوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة عملها التي تغطي الفترة 2021-2023، بوصـفها منبرا فعالا لدعم الالتزامات الوطنية والإقليمية، من خلال الأخذ بنهج متسـق ومنسـق، لتمكين الدول الإقليمية من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، وإحلال سـلام مسـتدام في منطقة البحيرات الكبرى. ويشـجع مجلس الأمن كذلك المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على مواصـلة توليه قيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاسـتراتيجية وخطة عملها تنفيذا فعالا.

”ويلاحظ مجلس الأمن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى لتحسـين حضـور المرأة وتمثيلها وتمكينها وقدرتها على الصـمود، ويحث على زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات

السياسية ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، والتسوية، وبناء السلام، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، والتنمية، وعلى جميع مستويات صنع القرار. ويشجع مجلس الأمن كذلك الدول الأعضاء في المنطقة والمجتمع الدولي على تهيئة فرص اقتصادية للمرأة وتعزيز قدرتها من أجل ضمان مشاركتها الكاملة والنشطة في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك في التجارة عبر الحدود، والمبادلات التجارية، والاستفادة المثمرة من الموارد الطبيعية لتعزيز القيادات النسائية وذلك بوصفها عوامل لتحقيق التنمية المستدامة.

”ويرحب مجلس الأمن بحلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية، التي عُقدت في الخرطوم في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021، وينوّه بالتعاون المتزايد بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين في مجال تعزيز تنفيذ أدوات المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية. ويشجع مجلس الأمن تعزيز التنسيق الإقليمي والشراكات بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من أجل الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية، ويحث كذلك المجتمع الدولي والإقليمي على تقديم الدعم في تعزيز قدرة المؤتمر الدولي على التعجيل بتنفيذ المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية. ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى مواصلة تقديم الدعم للمبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية الصادرة عن المؤتمر الدولي وذلك عن طريق المساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام ومشاوراته مع بلدان المنطقة والمنظمات دون الإقليمية والشركاء في التنمية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين لإيجاد نهج شامل يهدف إلى تعزيز الشفافية وآليات التعاون الرسمية بشأن الموارد الطبيعية على امتداد سلسلة القيمة.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة تقديم الدعم، بالتعاون مع الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ولا سيما آلية الرقابة الإقليمية بوصفها منبرا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري وما تعترضه من تحديات ويعتريه من قصور. ويتطلع مجلس الأمن إلى الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، المقرر أن يُعقد في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كانون الأول/ديسمبر 2021.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في الوفاء بولايته لمعالجة التحديات المتبقية في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ولتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

”ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تقديم ما يستجد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، في تقريره الدوري عن منطقة البحيرات الكبرى.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويشدد على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي.“